http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2009) السنة الثامنة - الثلاثاء (11) كانون الثاني 2011

سلاماً يا عراق

أبدعوا لأنهم أحرار

هاشم العقابي

اثبات العلاقة بين الحرية والابداع لا يحتاج الى جهد كبير او كلام طويل اذ يكفي ان نقيض الحرية هو الاستبداد الذي يعني قتل الانسان الذي في الانسان، وأنى لمقتول ان يبدع؟ الحرية في معناها الواسع هي الحياة والاستبداد هو الموت. والعراقيون لا احد يزايد على حبهم للحياة وكرههم للموت بكل صوره. وما رحلة جلجامش الا تعبير حقيقي عن حب الانسان العراقي للحياة.

حب العراقيين للحياة، الذي هو في المحصلة حب للحرية، تمثل في حدسهم وفطنتهم فتجسد في تراثهم الشعبي الذي هو سجل حر وحي ايضا لما يشعرون به وما يبتغونه فجاء الحب واضحا في امثلتهم الشعبية وحكاياتهم ورقصاتهم واغانيهم واشعارهم.

شعب يحب الفرح والانطلاق ويعشق الموسيقى منذ اليوم الذي رفع به اجداده السومريون القيثارة، لا السيف او الصقر والمعول، رمزا لحضارتهم. تحول هذا الرمز عند العراقيين الى روح محبة للطرب والغناء فترجموه بمثل واضح المعاني حين قالوا: "راس الما بيه كيف كصه وذبه".

كان العراقي وسيبقى عاشقا ابديا، وسيظل العراق بفضل حب اهله للحرية، بلد العشاق من الف ليلة وليلة الى اليوم. فقط اتمنى لو يستحضر احدنا اغنية "انا وخلي" أو "عين بعين" لوحيدة خليل العراقية، كمثل واحد من عشرات الامثلة، ولـيرى كيف سينشرح صدره ممتلئا بعبق حرية ونقاء تلك الايام.

والشعر الشعبي، الذي يعتمد كلام الناس واحاسيسهم ويعبر عن همومهم وآمالهم، وجد هو الآخر، في مناخات الحرية فرصة اخرجته من براثن مصيدة التقليد والسذاجة، وصار شعرا يحمل مضامين انسانية، وفكرية ايضا، حتى قبل تجديده على يد الشاعر مظفر النواب.

هنا اود التوقف عند شاعر شعبي عراقي عاش على اطراف الصحراء في بيئة بدوية بعيدة عن بغداد وفي مدينة محافظة دينيا واجتماعيا هي مدينة الموصل، التي رغم خصوصيتها تلك الا ان اهلها، كما هم اهل النجف والبصرة والناصرية وباقي مدن العراق، قد خبروا نعمة الحرية واحترموها وقدروا اهميتها للابداع. شاعرنا هو عبو المحمد علي، الذي قيل انه امي ومختص بالموال. لقد ثار هذا الشاعر على قيم ابناء مجتمعه وانتقدها وهو يعيش بينهم، فلم يكفروه او يشهروا به. الحقيقة هي انهم عكس ذلك كله تفهموه وقدروا خصوصيته كشاعر فاحتفوا به وتناولوا شعره بالبحث والدراسة والفوا به كتبا قيمة منها ما كتبه عنه الاديب الراحل عبد الحليم اللاوند. هذه نماذج من مولاته قالها قبل اكثر من خمسين عاما واترك للقارئ الحكم ليس على عظمة الشاعر وشجاعته، وحسب، بل على عظمة الشعب الذي منح الشاعر تلك المساحة الرائعة ليعبر فيها عن افكاره. يقول الشاعر:

بظلال بيت اللئيم العفن ما اجرينا
واعله الجريح الكسير اسلاح ما اجرينا
يا ما ولينا وعفينه وابد ما اجرينا
لو جان مطلوب لينا حكوك وديانا
وبكاع كفرا مشينا اكطاع وديانا
الناس تظلم وعدها كتاب وديانا
واحنه بلا اكتاب جور وظلم ما اجرينا

وفي الموال التالي، لا ابالغ لو قلت انه ارتفع لمستوى ابي نؤاس في رؤياه ولغته وسخريته من المتباكين على الاطلال والمتفاخرين بالنسب والحسب لا بالعطاء والتحضر:

حي الصبايا وحين بالمدام اوحي
اشعاعها لو سطا يجلي دليلي وحي
خلي المساجد لهلها يا صحيبي وحي
اعلي الحميا وكحل الشوف بصفاها
واطرب وغني و اكضي اصفاك بصفاها
املا سماعي بذجر الراح بصفاها
لا تذكر ابلاد مشهد لي وبصره وحي

دعوة رائعة لاحترام من يذهب للمساجد فهم احرار، لكن كما هم لهم حريتهم نحن لنا حريتنا. ومن اعطى كل ذي حق حقه، ما ظلم او كفر.

ملف سياسي

نائب: "السلة الواحدة" ستجلب وزراء ضعفاء ■ قائد عسكري: لا ننتظر أحداً ليدخل مكتب الوزير

العراقية والقانون يتبادلان "رفض المرشحين" .. وعدوى الزعامات تصيب حقائب الأمن

□ كتب: علي عبدالسادة

يعلق قياديون في دولة القانون والعراقية أزمة تأخير تسمية حقائب الامن على شماعة "التروي من أجل المهنية". بمعنى انهم يخشون من وزير ضعيف يتولى المهام بينما يواجه فراغا مقلقا يخلفه الامريكيون نهاية العام الجاري.

لكن الحقيقة التي تقف وراء صفقة موعودة بين الفريقين تقضي باعتماد سياسة "السلة الواحدة" لا يبشر بأن الامور ستجري على ما يرام، فالتوافقات، كالعادة، تسجل حضورها بقوة كحل اسهل لأزمة البحث عن الكفاءات في زحمة تصفية ما تبقى من حصص حكومة ٢٠١١.

وبينما ينشغل المفاوضون الباحثون عن السلة الامنية الواحدة، يشعر الرأي العام المحلي، ومعه اوساط شعبية واسعة، بالقلق جراء الوكالة المرهقة التي يتصدى لها نوري المالكي في الوزارات الثلاث.

محللون ومراقبون يسألون: "كيف يكون اداء الاجهزة الامنية بينما المالكي، ومنذ الحادي والعشرين من كانون الاول الماضي، يعمل رئيسا للوزراء وقائدا عاما للقوات المسلحة ووزيرا للدفاع والداخلية والامن الوطني؟".

هذا استفهام يأخذه الرأي العام على محمل الجد، ويرى ان لا مفر من ربطه باخفاقات امنية تفاقمت مع حرب الكواتم التي حصدت أكثر من عشرين ضابطا في اجهزة امنية مختلفة.

ويعلق النائب عن الائتلاف الوطني، القاضي وائل عبد اللطيف، على ذلك بالقول ان الحكومة الجديدة هي حكومة زعامات سياسية، ويرى ان رؤساء الكتل السياسية دخلوا سلة الحكومة ضاربين وعود المهنية والتكنوقراط عرض الحائط، وان وزراء الامن الجدد لن يخرجوا عن هذه القاعدة بل سيؤكدونها مجددا.

وفتحت حوادث الاغتيال الباب امام تكهنات لم يكن أقلها مطمئنا، مصادر سياسية تقول ان فصيلا سياسيا انتقم من رئيس الوزراء لعزله عن التشكيلة الحكومية الجديدة، وانه، الفصيل، انتقم لعدول المالكي عن وعد الشراكة.

مخاوف تبرز الى سطح الامن العراقي، بينما يغيب وزراء الأمن عن مكاتبهم ومواقع عملهم، اخر التقارير الصحفية تفيد بان جماعات مسلحة مرتبطة بجهات ودول أقليمية طورت سلاحا جديدا ليكون أكثر تأثيراً ليتضمن خاصية الانفجار والتشظي.

هناك أيضا ملف الاختراقات، ففي الوقت الذي يؤكد فيه عضو اللجنة الامنية في البرلمان السابق عادل برواري للمدى ان الاجهزة الامنية مخترقة من قبل "بقايا البعث" والقاعدة، فأن حادثة محاولة اغتيال قائد كبير في جهاز مكافحة الارهاب تعزز الشكوك بوصول الاختراقات الى مستويات عليا في قيادة القوات المسلحة.

وكان مسلحون مجهولين قد أطلقوا السبت الماضي النار من اسلحة كاتمة للصوت باتجاه مدير مكتب جهاز مكافحة الإرهاب برئاسة الوزراء العميد الركن حاتم سعدون في قضاء التاجي، ما أسفر عن مقتل أحد عناصر حمايته وإصابة اخر بجروح خطرة.

وتعزز حقيقة الاختراقات حين تؤكد مصادر امنية ان مدير أفواج ميسان العقيد صادق الحلو، اغتيل في باب أحد الفنادق قبل شهرين في بغداد، من قبل عناصر حماية ضابط كبير في الشرطة الاتحادية مستخدما هويات وعجلات الداخلية وبتوجيه من جهة سياسية لديها ذراع عسكري".

وقيل إن الاغتيالات تمت من خلال استغلال الجماعات الخاصة للأجهزة الأمنية والتي مكنتها من الحصول على معلومات على الضباط الذي تم اغتيالهم، كما لم يستبعد المسؤولون المحليون في بغداد ضلوع القوى الأمنية نفسها في تلك العمليات؛ إذ اتهمت اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بغداد عناصر في الجيش والشرطة بتنفيذ عمليات الاغتيال بالأسلحة الكاتمة للصوت.

القاعدة، الى جانب ما يسمى امنيا بالمجاميع الخاصة، عادت الى دورها التقليدي باستغلال النقاط الرخوة في العملية السياسية، وهي لن تفوت فرصة ذهبية كالتي يوفرها فراغ وزراء الامن.

فتنظيم ما يسمى بدولة العراق الاسلامية في الموصل نشر اعلامه ومنشورات جديدة في قرى جنوب الموصل امس، وبحسب مصادر في الشرطة فان الاجهزة الامنية اكتشفت شعارات كتبت على ابرز الجدران في شوارع بلدة (العين وصفية) حملت تهديدات تتوعد العناصر الامنية من ابناء المنطقة.

ورغم حصيلة المخاوف الامنية المرتفعة في ظل فراغ ما تبقى من حقائب الحكومة، يؤكد قائد عسكري رفيع المستوى في الجيش العراقي انه لا يشعر بغياب الوزير.

يقول القائد الذي فضل عدم الكشف هويته في اتصال مع المدى: "هناك سياقات عمل تأخذ مداها بالشكل الطبيعي، ولا نشعر باننا ننتظر احدا ليجلس على كرسي الوزير".

القاضي عبداللطيف يرى انه لا خوف على وزارة الدفاع مثلا، وتحديدا على عملها الميداني، فهناك قادة للاركان ولقطعات الجيش المتنوعة، لكن التنظيمات المسلحة وعلى رأسها تنظيم القاعدة، لا يفهم الا ان هناك وزارة بلا رأس وعليه استغلال الوضع، ما يعني ان عملية تأخير ترشيح الوزراء ليست في مصلحة احد.

وبينما يجري هذا، يبدو ان الحكومة العراقية ستبقى تتشكل، وهي تعمل. التوافقات والمنهج الذي وزعت فيه الحصص بين الفرقاء وصلت الى مناصب دون الوزراء. تقول مصادر مطلعة للمدى انه في حال حسم المالكي وشركاؤه الحقائب الامنية الثلاث، فانه سيبدأ لاحقا البحث في "عائدية" جهاز مكافحة الارهاب.

ويأتي هذا التبشير باستهلاك المزيد من الوقت، بينما يحضر الفرقاء مرشحين لاجهزة حساسة اخرى، ومنها المخابرات.

وكانت الحكومة العراقية السابقة قد شكلت جهازا امنيا يرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة للقيام بعمليات خاصة يطلق عليه جهاز مكافحة الارهاب. واعلنت عن عزمها تقديم قانون إلى مجلس النواب يشرع عمل الجهاز ويضع في اولوياته آلية التخلص من الجماعات الارهابية ومكافحتها.

ويحذر القاضي عبداللطيف من المزاجية وسياسة العوائل والشخصانية لا تزال تحكم العمل الاداري في مفاصل مهمة في الحكومة، ويقول: "السياسيون يتدخلون في كل شيء، بامكانهم فرض الرأي حتى على مدير ملاحظين، او مفوض في الشرطة".

حديث العائدية يتيح لسياسيين عراقيين القلق من تعدد مصادر القرار وتضارب الولاءات في المؤسسة الامنية؛ يقول رئيس كتلة الرافدين المسيحية ان التردي في الوضع الأمني في عدد من المدن يعود إلى "تعدد" ولاءات القادة الأمنيين، داعياً إلى أن تكون جهة واحدة مسؤولة عن الملف الأمني في البلاد.

يونادم كنا حذر في تصريحات صحفية امس من ان يؤدي "تقاسم الأجهزة الأمنية وإدارة الملف الأمني بين الجهات السياسية" الى احداث خلل كبير في البلاد.

جميع التصريحات التي تؤكد حاجة المالكي الى مزيد من الوقت تستند الى رغبته في الاتيان بوزراء مستقلين واكفاء، لكن يبدو ان رمي هدف الترشيح في بحر "اسبوعين او اكثر"، قد يعود الى أسباب اخرى، منها ان الكتلة العراقية رفضت رسميا المرشح المفترض لدولة القانون في وزارة الداخلية.

يقول جمال البطيخ ان رئيس كتلته اياد علاوي ابلغ بكتاب رسمي رئيس الوزراء نوري المالكي رفض القائمة تولي مرشح التحالف الوطني عدنان الأسدي لوزارة الداخلية.

ومثلما قال مقربون من المالكي انه لا يمتلك اية ملاحظات شخصية على مرشح الدفاع فلاح النقيب، فان البطيخ يؤكد كذلك ان العراقية ليست لديها اعتراض على شخصية مرشح التحالف الوطني، وإنما تطمح إلى أن تُدار وزارة الداخلية من قبل أشخاص ليس لهم انتماءات حزبية.

ويبدو هنا ان سلة المرشحين الواحدة ستكون سلة اعتراضات متبادلة، ما يعزز توقعات المحللين بان الوزراء الجدد سيكونون ضعفاء، الى حد ما.

ومن المعلوم ان التحالف الوطني رشح الأسدي الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية وعضو حزب الدعوة الذي يتزعمه نوري المالكي، إضافة إلى المفتش العام للوزارة عقيل الطريحي كمرشحين لتسنم حقيبة الداخلية، في حين رشحت القائمة العراقية فلاح النقيب لوزارة الدفاع.

جواد البولاني وزير الداخلية السابق

عبدالقادر العبيدي وزير الدفاع السابق

فلاح النقيب مرشح الدفاع

عدنان الاسدي مرشح الداخلية

رأي عام

استحقاقات القمة والانسحاب تقلق الشارع من فراغ أمني

خبراء لـ المدى: وزراء الأمن سيخضعون لكتلهم ولن يكونوا أقوياء

□ بغداد / اياس حسام الساموك

شدد مراقبون للمشهد السياسي على ان المعطيات السياسية تدل على ضعف الشخصيات التي سيتم اختيارها الى الوزارات الامني.

واكدوا انها ستخضع الى الكتل التي رشحتها، داعين في الوقت نفسه الى الاستغناء عن مفهوم الاستقلالية كونه غير موجود اساسا والاخذ بمعيار المهنية والكفاءة خلال المرحلة المقبلة والتي تشهد تحديات امنية كبيرة تتمثل في انعقاد القمة العربية في بغداد مطلع اذار المقبل، بالاضافة الى الانسحاب الامريكي من العراق نهاية السنة الحالية.

أكاديميون بعد ان توقعوا ان تتحول مرحلة المحاصصة الطائفية الى كفاءات الاحزاب، عبروا عن مخاوفهم نتيجة طول فترة اختيار الوزراء الامنين كونها ستنعكس سلبا على الشخصيات التي ستشغل هذه المناصب، خصوصا وان الوزارة التي اعلنت في وقت سابق كانت مخيبة للامال كونها تخلو من الشخصيات ذات المعرفة والدراية ما تعنى به مناصبهم الوزارية.

رئيس المركز الاستراتيجي للبحوث والدراسات ابراهيم البيضاني عبر عن اعتقاده في ان الضعف الذي رافق تشكيل الحكومة المنقوصة القى بظلاله على مناقشات الوزارات الامنية.

البيضاني وهو اكاديمي في الجامعة المستنصرية اوضح لـ"المدى" ان الملاحظات بدأت تكثر على هذه الحكومة منذ ان خلت التشكيلة الاولى من الكفاءات وتأكيد رئيس الوزراء على انها حكومة لا تلبي الطموح.

وكان النائب عن التحالف الوطني حسين الاسدي اشار وفي تصريح سابق لـ`المدى` الى وجود اتفاق بين الكتل السياسية لاسناد الوزارات الامنية الى شخصيات مستقلة ترشح من قبل الكتل الفائزة، موضحا ان الاساس الذي يتم من خلاله اعطاء الوزارات الامنية يجب ان يراعى فيه مبدأ المكونات الاثنية الا وهو المهنية والكفاءة في اختيار هؤلاء الوزراء ووفق المعطيات الحالية ان هذا الامر غير موجود، متابعا ان الكتل السياسية ستعول في اللحظات الاخيرة على مسألة التوافقات السياسية وان لم تكن في سلة واحدة فالتصويت سيكون مجرد امر شكلي يسبقه اتفاق بين قادة الكتل والذي يعملون على صناعه القرار بمعزل عن اعضاء هذه الكتل، وسيمرر مرشح العراقية من قبل التحالف الوطني بشرط ان يصوت مرشح ائتلاف العراقية على مرشح التحالف الوطني، وهو ما يسبب خيبة امل للشارع العراقي فضلا عن استمرار التدهور الامني.

ووصف استاذ العلوم السياسية بجامعة بغداد علي الجبوري موضوع اختيار الوزراء الأمنيين بالشائك، وان زمنه سيطول لفترة طويلة وان هذا الامر بدوره سينعكس سلبا على الشارع من خلال استمرار التدهور الامني.

واضاف الجبوري في حديث لـ"المدى" ان مطالب السياسيين لاختيار وزراء أمنيين هو امر غير موجود اساسا، ففي الوقت الذي يتم فيه اختيار اشخاص ذات معرفة بالعمل الامني نجد الترشيحات تنحصر في شخصيات هي في الاساس ذات انتماءات حزبية.

يشار إلى ان النائب عن القائمة العراقية محمد سلمان اشاد وفي تصريح سابق لـ"المدى" بالوزراء الامنيين في الفترة السابقة رغم أنهم رشحوا من كتل سياسية كانت تنتمي الى طيف معين، والعرقية سواء كان في وزارة الداخلية او الدفاع او الامن الوطني او حتى جهاز المخابرات.

بيد ان البيضاني يقول إن مسألة الاستقلالية التي اشترط الفرقاء تواجدها في الوزراء الامنين هو امر ليس له وجود فمن الناحية العملية يوجد لكل شخص وجهة نظره يسعى الى تطبيقها وان عمل على التوفيق بينها وبين الاخرين، وبالتالي يجب ان يتم اعتماد معيار اخر الذي سوف يحصل هو اللجوء الى التوافق والذي كان سيد المشهد في المرحلة السابقة".

واوضح الجبوري ان العراق لديه تحديات كبيرة في المستقبل اهمها الانسحاب الامريكي نهاية هذا العام، وبالتالي ان تأخر اختيار الوزراء وصعوبة توزيرهم سوف يجعل السياسيين يلجؤون الى شخصيات ضعيفة من الممكن التأثير عليها من الجهات التي علمت على ترشيحهم بعيدا عن القوة والكفاءة.

من جانبه اعتبر المحلل السياسي احمد الابيض ان المسألة في تأخر اختيار الوزراء الأمنيين لا تتعلق بالشخصيات فقط فرئيس الوزراء هو حاليا موجود على قمة هذه المناصب الامنية بالوكالة.

وشدد الابيض في حديث لـ"المدى" على ان بغداد سوف تضيف القمة العربية في شهر اذار المقبل الامر الذي يتطلب الاسراع في اختيار وزراء كفوئين لديهم عملية ممارسة امنية سابقة ولكن الثقل الكبير الذي يلقى على عاتق رئيس الوزراء في اختيار الوزراء الأمنيين سوف يؤثر سلبا على مدى اهليتهم لاداء مهامهم، منوها الى وجود مشاكل كثيرة في داخل المؤسسات الامنية، فهنالك فساد كبير الامر الذي يتطلب تأني في التوزير على ألا يكون هذا التأني على حساب الوقت، مستدركا بالقول ان الترضيات السياسية والتوافق هي من ستقول كلمتها في النهاية وهي من ستلقي ظلالها على الوضع الامني الذي هو مترد في الاساس.

واوضح الابيض ان الالية التي يتم فيها الوزارات باتت محسومة من خلال اعطاء القائمة العراقية وزارة الدفاع على ان تعطى الى مكون معين ووزارتي الداخلية والامن الوطني الى التحالف الوطني على ان تعطى الى المكون الاخر، لكن المشكلة هي في الاشخاص المرشحين لهذه المناصب فالقائمة العراقية لاتزال مصرة على ترشيح فلاح النقيب الى وزارة الدفاع في حين لم يكشف التحالف الوطني حتى الان عن مرشحيه الى الوزارات التي هي من حصته.

وعن المواصفات التي يجب توافرها في شخصية الوزير الامني يقول الابيض، يفترض ممن يتولى وزارة الداخلية ان تكون له شخصية امنية وحس امني، في حين يجب ان تناط وزارة الدفاع الى شخص عسكري على ان يكون متقاعدا حتى تبقى الصفة المدنية هي الغالبة، مردفا ان مسألة الاستقلالية من الحزب قد تكون غير مطلوبة بقدر استقلالية المنهج وضمان حيادية العمل المهني بعيدا عن التجاذبات السياسية التي تعيشها المرحلة، متوقعا اختيار اشخاص وصفهم بالضعفاء لاستيزار المناصب الامنية.

وكان برلمانيون قد شددوا وفي تصريحات سابقة لـ"المدى" على ضرورة ان يتم اسناد الوزارات الامنية الى شخصيات مستقلة، معربين عن املهم في ان يقوم مجلس النواب بمراقبة هذه الوزارات المهمة، الا ان هنالك خلافاً حصل بين التحالف الوطني وائتلاف العراقية على كيفية اختيار الوزراء، ففي الوقت الذي شدد فيه التحالف الوطني على ان اختيار الوزراء الأمنيين يكون من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي على ان يكون مقترناً بموافقة الكتل الاخرى، نجد ان العراقية تذهب الى ضرورة ان يتم ترشيح كل وزير من الكتلة التي اعطيت اليها هذه الوزارة.